لكن ما أؤكد عليه أن الأرض المصرية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً تحت سيطرة الدولة المصرية. ونحن ما نقوم به في سيناء أو في أي مكان آخر على أرض مصر ليس موجهاً إلى أحد أو ضدّ أحد وإنما لبسط نفوذ الدولة المصرية وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي لمصر.

سؤال- هل وجود قوات للجيش المصري في المنطقة (ج) بسيناء المحددة في الملاحق الأمنية لمعاهدة السلام لوجود قوات الشرطة يعني تغييراً في نصوص المعاهدة؟

جواب- كثافة التواجد الأمني في سيناء.. ليس فقط للقوات المسلحة وإنما أيضاً لقوات الشرطة والداخلية وقوى الأمن (هي) اللازمة لحفظ حياة سكان سيناء ولحفظ الأمن المصري وليس هناك ما يقلق على الإطلاق.

سؤال- ألم يطرأ أي تعديل على الاتفاقيات؟

جواب- نحن الآن نتصرف باحترام كامل لكل الاتفاقيات الدولية وليس هناك مجال على الإطلاق للقلق من هنا أو هناك، لأن مصر تمارس دورها الطبيعي جداً على أرضها ولا تهدد أحداً.

ولا ينبغي أبداً أن يكون هناك أي نوع من أنواع القلق الدولي أو الإقليمي من وجود قوات للأمن المصري سواء من الشرطة أو مدعومة من قوات الجيش للتصدي لأي عمل إجرامي في سيناء أو في غير سيناء.

سؤال- ما مدى الخطر من وجود الجماعات التي توصف بالتكفيرية في سيناء وهل تمّت السيطرة عليها؟

جواب- هذه العملية مستمرة إلى أن يستقر أمن سيناء تماماً وتمنع كل هذه البؤر الإجرامية من أن تتكرر في المستقبل أو تلك الحوادث أن تعود.

(.....)

وثيقة رقم 225:

تصريح صحفي لحركة المقاومة الإسلامية حماس تعلّق فيه على تبرئة الجيش الإسرائيلي من قتل الناشطة الأمريكية راشيل كوري[225]

28 آب/ أغسطس 2012

جريمة قتل الناشطة "كوري" لن تسقط بالتقادم، وتبرئة الاحتلال جيشه وصمة عار ودليل على إجرامه وعنصريته.

تعقيباً على تبرئة محكمة صهيونية جيش الاحتلال من قتل الناشطة الأمريكية ريتشل كوري؛ التي دهستها جرّافة بعد أن حاولت منع هدم بيوت فلسطينية في رفح بتاريخ 2003/3/16م، صرَّح مصدر مسؤول في حركة حماس بما يلي:

إنَّنا في حركة حماس ندين بشدَّة هذا القرار الصهيوني الجائر الذي يبرِّئ القتلة المجرمين وينتصر لشريعة الغاب التي يتقنها قادته وجنوده، ونعدُّ هذه التبرئة جريمة تضاف إلى سلسلة جرائمه

العنصرية ضدّ شعبنا الفلسطيني ومناصري قضيته العادلة، وما هي إلّا محاولة يائسة لثني الناشطين ومحبّي الشعب الفلسطيني في مواصلة دعمهم له، وتحرّكهم ضدّ سياسات الاحتلال ومخططاته الإجرامية.

إنّنا في الوقت الذي نستنكر فيه هذا القرار الصهيوني ونستغرب صمت المجتمع الدولي والولايات المتحدة إزاء هذه التبرئة، لنؤكّد أنّ جرائم الاحتلال لن تسقط بالتقادم، وندعو المنظمات الحقوقية والإنسانية إلى ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة على جرائمهم المستمرة ضدّ الأرض والشعب الفلسطيني.

المكتب الإعلامي

وثيقة رقم 226:

مداخلة وزير الشؤون الخارجية الهندي في اجتماع دول عدم الانحياز أكد فيها على استمرار دعم الشعب الفلسطيني[226] (نص مترجم عن الأصل)

28 آب/ أغسطس 2012

28 آب/ أغسطس 2012

السيد الرئيس،

أعضاء اللجنة الكرام،

في البداية، اسمحوا لي أن أشكر لجنة فلسطين في حركة عدم الانحياز على تنظيم هذا الاجتماع الوزاري. وكما تذكرون، كان من المقرر عقد هذا الاجتماع في وقت سابق من هذا الشهر في رام اللّه لإظهار التضامن مع الشعب الفلسطيني. وللأسف، منعت إسرائيل عقد الاجتماع بحجة أن بعض الأعضاء لا تربطهم علاقات بإسرائيل. وقد دانت لجنة حركة عدم الانحياز بعبارات قوية هذا الفعل الصارخ من جانب إسرائيل.

وتحظى القضية الفلسطينية بأهمية قصوى بالنسبة إلى الهند. وفي الواقع، كانت الهند أول دولة غير عربية تعترف بدولة فلسطين في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، عملًا بإعلان الجزائر الصادر في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988.

ونعتقد أن الصراع في غرب آسيا ذو طبيعة سياسية بالأساس ولا يمكن حلّه بالقوة. وتماشياً مع دعمنا لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و338، تدعم الهند التوصل إلى حلّ تفاوضي يؤدي إلى قيام دولة فلسطين ذات سيادة، ومستقلة، وقابلة للحياة، وموحدة، وعاصمتها شرقي القدس، وتعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل وفقاً لما أقرّته خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية وقراراً مجلس الأمن 1397 و1515. بالإضافة إلى ذلك، دعمنا مبادرة السلام العربية.